

إمكانية تطبيق النظرية الحديثة للشخصية القانونية على قيام مسؤولية الروبوت الذكي في النظام السعودي والتشريع الأردني

د. صفوان محمد الشديفات (1)

(1) كلية الحقوق، كليات الأصالة، المملكة العربية السعودية، الدمام.

البريد الإلكتروني: safwan1977@yahoo.com

د. محمد علي الشمراني (2)

(2) كلية الحقوق، كليات الأصالة، المملكة العربية السعودية، الدمام.

البريد الإلكتروني: mohammad.alshamrani@alasala.edu.sa

الملخص:

أنت هذه الدراسة لبيان المسؤولية الناجمة عن عمل الروبوت، وتدور مشكلة الدراسة حول إمكانية تطبيق المسؤولية على الروبوت لاسيما وأنها أمام مميزات لتطور تكنولوجي وإبداعي على الروبوت وصلت إلى ما يسمى الذكاء الاصطناعي، فلم تعد النظريات القديمة مثل مسؤولية حارس الأشياء ذات فعالية في مواجهة المسؤولية الناجمة عن تطبيقات مثل هذه الروبوتات الذكية، وبالتالي فإن هذا الأمر يتطلب وجود صبغة قانونية لمواجهة التحديات وهو ما يسمى بالشخصية الإلكترونية كوصف قانوني جديد.

ومما لا شك فيه أن كل جماعة بشرية وضعت لنفسها قواعد تسير على هديها فتضع قواعد قانونية ينتهجها أفرادها في سلوكهم مع بعضهم البعض، أما عندما يتدخل الذكاء الاصطناعي وبشكل سريع في الحياة ونشاطاتها فلا بد من تنظيم قانوني لهذه التدخلات وإزالة الغموض في البيئة التشريعية، ومعرفة ما مدى كفاية القواعد القانونية في مواجهة الضرر الناتج عن تلك الاستخدامات للروبوت لأنه من المهمات الأساسية إبراز الشخصية القانونية للروبوت لأنه قد يكون ما ينتج عنه من ضرر يصعب على القواعد التقليدية استيعابه أو إثباته سواء من الناحية المدنية أو الجنائية.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي، الروبوت، المسؤولية القانونية، الشخصية القانونية، حارس الأشياء.

تاريخ إرسال المقال: 2024/04/03، تاريخ قبول المقال: 2024/11/10، تاريخ نشر المقال: 2024/12/21

لثميش المقال: صفوان محمد الشديفات، محمد علي الشمراني، "إمكانية تطبيق النظرية الحديثة للشخصية القانونية على قيام مسؤولية الروبوت الذكي في النظام السعودي والتشريع الأردني"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 02، السنة 2024، ص 141-163.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: صفوان محمد الشديفات، safwan1977@yahoo.com

المجلد 15، العدد 02-2024

صفوان محمد الشديفات، محمد علي الشمراني، "إمكانية تطبيق النظرية الحديثة للشخصية القانونية على قيام مسؤولية الروبوت الذكي في النظام السعودي والتشريع الأردني"، ص 141-163.

The Possibility of Applying the Modern Theory of Legal Personality to the Establishment of the Responsibility of the Intelligent Robot in the Saudi System & Jordanian Legislation

Abstract:

This study came to explain the responsibility resulting from the work of the robot, and the problem of the study revolves around the possibility of applying responsibility to the robot, especially since we are facing the advantages of technological and creative development on the robot that have reached what is called artificial intelligence. Old theories such as the responsibility of the guardian of things are no longer effective in confronting the resulting responsibility. About the applications of such smart robots, and therefore this matter requires the presence of a legal character to confront the challenges, which is what is called the electronic personality as a new legal description, and there is no doubt that every human group has set for itself rules that follow its own guidance and establish legal rules that its members follow in their behavior with each other. When artificial intelligence intervenes and its rapid entry into life and its activities, there must be a legal regulation of these interventions, removing ambiguity in the legislative environment, and knowing the extent of the adequacy of the legal rules in confronting the harm resulting from these uses of the robot, because it is a fundamental task to highlight the legal personality of the robot because it may be what results. It causes damage that is difficult for traditional rules to comprehend or prove, whether from a civil or criminal perspective.

Keywords:

Artificial intelligence, robot, legal liability, legal person, guardian of things.

Possibilité d'application de la théorie moderne de la personnalité juridique à la responsabilité des robots intelligents dans le système Saoudien et la législation Jordanienne

Résumé :

Cette étude vise à clarifier la responsabilité découlant de l'action des robots, en explorant la possibilité de leur imputer une responsabilité légale, en particulier à la lumière des avancées technologiques et créatives qui ont abouti à ce que l'on appelle l'intelligence artificielle. Les théories anciennes, telles que la responsabilité du gardien des choses, ne sont plus efficaces face aux applications de ces robots

المجلد 15، العدد 02-2024

صفوان محمد الشديفات، محمد علي الشمrani، "إمكانية تطبيق النظرية الحديثة للشخصية القانونية على قيام مسؤولية الروبوت الذكي في النظام السعودي والتشريع الأردني"، ص ص 141-163.

intelligents. Par conséquent, il est nécessaire de développer une nouvelle qualification juridique pour relever ces défis, ce qui est désigné par la "personnalité électronique" en tant que nouvelle description juridique.

Il est indéniable que chaque communauté humaine établit des règles pour guider ses membres dans leurs interactions mutuelles, en élaborant des normes juridiques que les individus suivent. Toutefois, avec l'intervention rapide de l'intelligence artificielle dans la vie quotidienne et ses diverses activités, une réglementation juridique de ces interventions est indispensable pour dissiper les ambiguïtés dans l'environnement législatif et évaluer l'adéquation des règles juridiques actuelles pour faire face aux dommages causés par l'utilisation de ces robots. Il est essentiel de mettre en évidence la personnalité juridique des robots, car les dommages qu'ils peuvent causer pourraient être difficiles à appréhender ou à prouver avec les règles traditionnelles, que ce soit d'un point de vue civil ou pénal.

Mots-clés :

Intelligence artificielle, robot, responsabilité juridique, personnalité juridique, gardien des choses.

مقدمة

إن مفهوم الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني لا يُعتبر غامضاً، بل هو مصطلح مجهول كلياً بالنسبة للكثيرين. ويُعد جزءاً من علوم الحاسب الآلي، إذ يقوم على نمذجة الأنشطة الفكرية لدى الإنسان من خلال المحاكاة لآلية عمل الجهاز العصبي البشري؛ وهو علم قابل للتطور بشكل مستمر، فالذكاء الاصطناعي يُعبر عن قدرة الحاسوب على أداء المهام التي تُنسب عادةً إلى الكائنات الذكية.

ويعد هذا من المفاهيم الحديثة التي أُدخلت إلى دائرة الأعمال المدنية؛ تقليدياً، كان يُنظر إلى الروبوت كأداة ذات مركز قانوني ثابت، ولكنه، في ظل تطور الذكاء الاصطناعي، أصبح يُعتبر فاعلاً ذا دور متفاعل. وبالتالي، فإن "الروبوت" هو مصطلح ذو أصل تشيكي يعني "العامل المجرى على العمل"، ومن التعريفات الأخرى له أنه نوع من الأتمتة يقوم بأفعال تشابه الأعمال البشرية؛ كما يُعرف أيضاً بأنه جهاز أوتوماتيكي

مصمم لأداء المهام الإنتاجية أو أي عمليات أخرى يقوم بها الإنسان عادة¹، ومن خلال هذه التعريفات، يبرز السؤال: هل الروبوت بحاجة إلى شخصية قانونية؟ وما الذي نحتاجه لحل هذه الإشكالية؟

من هنا، ظهر توجه تشريعي يدعو إلى ضرورة إضفاء شخصية قانونية مستقلة للروبوت الذكي، بهدف التعامل مع التحديات الناجمة عن استخداماته في مختلف المجالات؛ حيث فرض استخدام الروبوت الذكي وضعاً قانونياً جديداً وهذا الفرض لا بد أن ينتج أثراً معيناً وهو ما مدى أثر الذكاء الاصطناعي على المسؤولية المدنية والجنائية، ولا بد للتشريعات من مواجهة التحديات خصوصاً عندما تواجهنا أخطار هي مجهولة، فيقع الخلاف في التكيف والتطبيق النوعي المرتبط بالمسؤولية، فالمخاوف التي تصدر عن تعقيدات التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات علوم الذكاء الاصطناعي فمن المهم إدراك القواعد القانونية التي تتناسب مع معطيات العصر بالنظر إلى الأضرار الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وخصوصاً الروبوت وما يتم عنه من مسؤولية، خصوصاً ونحن نشهد روبوتات قادرة على التكيف والتعلم واتخاذ القرار بسرعات كبيرة دون الرجوع إلى الإنسان، ومثال ذلك الروبوت الذكي فائق التعقيدات الذي يقوم مقام الطبيب بإجراء العمليات الجراحية المعقدة.

لا بد - في ظل هذه التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي - من وجود تشريعات تلبي الحاجة للتعامل مع مثل هذه التحديات، وما قد ينتج عنها من استخدامات تتناغم معها، وللوقوف على دراسة المسؤولية الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يتوجب أولاً أن نبين قصور النظريات الحالية للتعامل مع الذكاء الاصطناعي (المبحث الأول)، ثم نبين إمكانية تصور وجود شخصية مستقلة للذكاء الاصطناعي (المبحث الثاني).

أهمية الموضوع

أوجب علينا التقدم العلمي السريع البحث في العالم الافتراضي، وخصوصاً ما يتعلق بالروبوتات الذكية التي أصبح الاعتماد عليها يشمل كافة متطلبات الحياة، سواء في المجالات القانونية أو العسكرية أو الشخصية؛ ومن هنا يأتي دور القانون الجنائي في مواكبة هذه التطورات ومواجهتها بالأسانيد القانونية التي تُحدد ماهية

¹ Borshcheniuk, V., Semeryanova, N., Filatova, U., & Zhabskiy, V. (2019). Civilistic approach to the concept of robot as an object of civil law. In *E3S Web of Conferences* (Vol. 135, p. 04007). EDP Sciences.

الشخصية القانونية لهذه الروبوتات، والنظرية التي يجب اتباعها للاعتراف بشخصية الروبوت؛ كما يتطلب الأمر تحديد ما لهذه الروبوتات من حقوق وما عليها من واجبات، وفي الوقت نفسه، توضيح الحماية القانونية التي يجب أن يتمتع بها الذكاء الاصطناعي.

إشكالية الموضوع

تُعد قلة الدراسات القانونية المتعلقة بالروبوت الذكي من أبرز الإشكاليات التي تواجه الباحثين، كما أن العديد من الدول لم تتناول في تشريعاتها وأنظمتها موضوع الذكاء الاصطناعي، سواء من حيث الحماية القانونية أو المساءلة؛ ويُطرح هنا تساؤل: هل تكفي القواعد العامة لمواجهة التصرفات الصادرة عن الروبوتات والتي قد تُعد، من وجهة نظر القانون، جرائم؟ وكذلك هل القوانين الحالية كافية لحماية الروبوت من الاعتداءات التي قد تُرتكب بحقه؟

تعكس هذه الأسئلة الحاجة الملحة إلى تطوير إطار قانوني شامل يُعالج هذه القضايا في ظل الانتشار المتسارع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: قصور النظريات الحالية في التعامل مع الذكاء الاصطناعي

تتعد المشكلات القانونية الحديثة المصاحبة لنهضة التطور العلمي، والتي لم تستطع النظريات التقليدية استيعابها، عاجزة عن تقديم حلول مقبولة لمسألة تعويض المتضررين نتيجة تلك المخاطر المستحدثة. وقد أدى ذلك إلى ظهور توجه فقهي نحو مسؤولية يُشترط لقيامها تحقق الضرر فقط، أي أنها لا تعتمد على الخطأ، على خلاف المسؤولية العقدية والتقصيرية التي يُعد فيها الخطأ عنصراً أساسياً لقيامها.

علاوة على ذلك، قد تكون هناك صعوبة كبيرة في إثبات الخطأ والعلاقة السببية بين المسؤول عن التعويض والضرر المتحقق، مما يؤدي إلى إرباك في تحديد المسؤولية وتحديد الشخص المسؤول عن الضرر. إن التضخم التكنولوجي الحديث أصبح له تأثير ينعكس على المنظومة القانونية، وخصوصاً على مسؤولية حارس الأشياء ومسؤولية التابع عن المتبوع. وهذا يفرض ضرورة إعادة النظر في التشريعات القائمة ومدى الحاجة إلى تطوير النصوص القانونية لتواكب هذا التطور.

المطلب الأول: طبيعة مسؤولية حارس الأشياء والتابع بالمتبوع

انتهج كل من المشرع السعودي والمشرع الأردني منهجاً وسطياً بين النظرية الموضوعية التي تقيم الضمان على مطلق الضرر، والنظرية الشخصية التي تعتد بسلوك الفاعل وإرادته؛ وجاء في القانون السعودي نص المادة 136 من نظام المعاملات المدنية التي تنص على "يحدد الضرر الذي يلتزم المسؤول بالتعويض عنه بقدر ما لحق المتضرر من خسارة وما فاتته من كسب، إذا كان ذلك نتيجةً طبيعية للفعل الضار، وبعد كذلك إذا لم يكن في مقدور المتضرر تفاديه ببذل الجهد المعقول الذي تقتضيه ظروف الحال من الشخص المعتاد".

أما القانون المدني الأردني، فقد أشاد بنيانه على مصطلح الإضرار، وفقاً لما جاء في نص المادة 256 التي تنص على "كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر"، حيث إن لفظ الإضرار يجعل الضمان مرتبطاً بتحقيق الضرر دون قيد أو شرط أو حتى تدخل عنصر الإدراك.

إلا أن المشرع عاد وتوجه فيما بعد لوضع بعض القيود التي تجعل النظرية الشخصية مدخلاً ملموساً، كما في شرطي التسبب والتعدي؛ فجاء المشرع الأردني بخصوص مسؤولية حارس الأشياء ومسؤولية التابع عن المتبوع، ونظم تلك المسؤولية بدلالة نص المادة 291 التي تنص على "كل من كان تحت تصرفه أشياء تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها أو آلات ميكانيكية يكون ضامناً لما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، إلا ما لا يمكن التحرز منه، هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة".

وفي نظام المعاملات المدنية السعودي، ورد في المادة 132 ما نصه "كل من تولى حراسة أشياء تتطلب عناية خاصة - بطبيعتها أو بموجب النصوص النظامية - للوقاية من ضررها؛ كان مسؤولاً عما تحدثه تلك الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن الضرر كان بسبب لا يد له فيه".

وبالتالي، فوجه المسؤولية المدنية التقليدية يركز على ثلاثة أركان مجتمعة، وهي الضرر والخطأ بالإضافة إلى ركن العلاقة السببية، سواء كانت المسؤولية عقدية أم مسؤولية تقصيرية. وفقدان أي من تلك الأركان لا يُصار للحديث عن قيام المسؤولية من الأساس، لأنه بتوافر تلك الأركان ينتقل الأمر للحديث عن التعويض للمتضرر.

فمسؤولية حارس الأشياء والتابع بالمتبوع العقدية هي ارتباط الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر، وتوافقهما على وجه يثبت أثره في المعقود عليه، ويترتب على أثره التزام كل منهما بما وجب عليه للآخر.

جاء في نص المادة 246 من القانون المدني الأردني (1) في العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بما وجب عليه بالعقد، جاز للعقد الآخر بعد إعداره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه. 2. ويجوز للمحكمة أن تلزم المدين بالتنفيذ للحال أو تنظره إلى أجل مسمى، ولها أن تقضي بالفسخ وبالتعويض في كل حال إن كان له مقتضى.

وبالتالي، إذا ما تحدثنا عن فكرة الخطأ المقترف من قبل محدث الضرر وترتيبه للمسؤولية من الناحية التقليدية، إلا أنه في حال كان محدث الضرر آلة ذكية، فلا نجد مكاناً أو حلاً منطقياً يعالج إشكالية ما يستحدث من أضرار أو أضرار تتجم عن استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي. حيث إن النص القانوني في مسألة تنظيم قواعد المسؤولية العقدية التقليدية يقيم المسؤولية على الشخص محدث الضرر، الأمر الذي يتطلب توافر عناصر السلوك المادي وعنصر الإدراك. وأن هذا العنصر الأخير تحديداً لا يتوافر في حال كانت الآلة الذكية تفتقر للشخصية القانونية. وبناءً عليه، فإن نطاق المسؤولية العقدية لا يطال الأشخاص غير المخطئين بفعلهم الشخصي، إلا في حال العيب الخفي².

أما من ناحية المسؤولية التقصيرية المرتبطة بحارس الأشياء والتابع بالمتبوع، فيرى جانب من الفقه أن عجز فكرة الخطأ عن استيعاب قيام المسؤولية في كثير من المسائل التي يصعب فيها إثبات الخطأ، مما أدى بالفكر القانوني إلى البحث عن أسس أخرى لقيام المسؤولية، وكذلك بديل للخطأ بالمفهوم التقليدي. إذ ظهرت الحاجة إلى الاعتراف بمسؤولية لا تقوم في أساسها على فكرة الخطأ الشخصي، فكان التوجه إلى فكرة الخطأ المفترض. حيث إن فكرة الخطأ المفترض كتطور للمسؤولية المدنية قد تتوافق نسبياً مع المسؤولية للذكاء الاصطناعي، متجاوزين بذلك فكرة الخطأ الشخصي التقليدي، إذ تقوم تلك المسؤولية الخاصة بموجب النصوص التقليدية

² الحيارى، أحمد، المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير، ط.1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 89.

المنظمة لها، والتي تكاد تكون محصورة بحالاتها كما في مسؤولية الحارس في الآلات التي تتطلب عناية خاصة³.

فقد توجه المشرع الأردني لتحميل المسؤولية لمالك أو حارس تلك الآلة، ليجد المتضرر الطريق أيسر وأسهل للحصول على تعويضه عن الأضرار التي تحدثها الآلات الذكية. فمؤخرًا نجد أن هناك تزايدًا في الحوادث المرتبطة بتطور الآلات ووسائل النقل الذكية، مما أدى إلى إفرار العديد من الصعوبات الفقهية لإيجاد الحلول المناسبة ومخارج توفر توازنًا للأمور القانونية المتلاحمة والناشئة عن تلك المستحدثات. الأمر الذي أجبر الفقه الحديث على التوجه للتركيز على ركن الضرر كأساس للمسؤولية المدنية بمنأى عن فكرة الخطأ كليًا، ليكون الحديث عن مسؤولية تتعدى فكرة الخطأ الواجب الثبات، ويتعدى كذلك فكرة الخطأ المفترض، ليطلق عليها المسؤولية الموضوعية أو الوضعية.

حيث أن الفقه حصر أركان تلك المسؤولية الموضوعية في ركن الضرر أساسًا من خلال وقوع الضرر بالغير، وركن العلاقة السببية الذي يتمثل بتحقيق الضرر على أثر عمل ونشاط أحد التطبيقات للذكاء الاصطناعي. وهي مسؤولية غير قابلة لإثبات العكس، أي لا يستطيع المسؤول بالتعويض أن يتملص من مسؤوليته بنفي الخطأ من جانبه أو نفي العلاقة السببية لوجود سبب أجنبي⁴.

وتقع أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في النظام السعودي على عدة نقاط تشابه مع القانون المصري، حيث تُقيد المسؤولية بتوافر الشروط اللازمة والمطلوبة، وعلى رأسها: أن يكون المتبوع مسؤولًا عن أعمال التابع بطبيعة الحال، وأن يكون الضرر الناجم مباشرًا وعرضيًا عن التابع، كما يلزم الكشف عن الخطأ الواقع في الأفعال التي تم اتخاذها. وهذا يعني أن المسؤولية لا تقوم على الخطأ المفترض، بل تقوم على الأفعال التي قام بها المتبوع بصورة مباشرة. لذلك يجب على الشركات التابعة بذل مزيد من الجهد في مراقبة وتدقيق الأعمال التي تقوم بها تابعتها، وذلك من أجل تقليل المخاطر المرتبطة بالمسؤولية.

3 Ortolani, P. (2020). Book Review: Sebastian Lohsse, Reiner Schulze & Dirk Staudenmayer (eds), Liability for Artificial Intelligence and the Internet of Things. European Review of Private Law, 28(2).

⁴ بدر، مجدي، مسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني، مرجع سابق، ص56.

من وجهة نظر الباحثين، أن ما يشهده العالم من تحول جذري نتيجة الثورة التكنولوجية، وما أفضت إليه من الأخطار الكبيرة وتنوع الأضرار الناتجة عن استخدام التكنولوجيا ووسائلها، الأمر الذي أجبر الفقه على التفكير الجدي بمعطيات حديثة تكون مواكبة للتقدم العلمي التكنولوجي وينظم من خلالها مسؤولية مختلفة تفرض معطيات حل علمي يعطي للمشرع مجالاً أوسع للتشاركية، والتي بالطبع ستعكس على المتضرر بإيجابية. وبالتالي، فإن طبيعة الروبوت تتطلب وجود الشخصية الإلكترونية بالاختلاف عن الشخصية الطبيعية أو المعنوية، والسبب في ذلك أن الروبوت قادر على التفكير بشكل مستقل. ومن ذلك المنطق، يكون مسؤولاً عن نتائج تفكيره، لأن أساس مسؤولية الإنسان هي مسؤولية عن أفكاره، إلا أنه قد لا يكون هذا المنطق مرتبطاً بالأخلاق أو العاطفة، لأنها من الصعب أن تكون متواجدة في الروبوت.

فعندما نتحدث عن الشخصية المعنوية وعن الأشخاص الطبيعيين الذين يتولون التفكير عن تلك الشخصية، فإن ذلك الأمر يترتب المساءلة عن هذه الأفكار ويجعلنا على يقين بمسائلهم قانونياً. وعلى هذا الأساس، يجب أن تظهر الشخصية الإلكترونية لأن الأفكار التي تدور خلف أفكار الشخصية المعنوية هي نفسها تلك الأفكار التي تقف خلف الشخصية الإلكترونية والتي يكون هدفها غالباً تحقيق ربح أو مصلحة ما⁵، وبالتالي، فإن وجود شخصية إلكترونية أصبح ضرورة حتمية مثل وجود الشخصية المعنوية، والسبب في ذلك أنها تكون مفضلة عن الأشخاص الذين يقفون خلفها، وهو ما يترتب عليه حماية الأشخاص القائمين على الشخصية الإلكترونية ومن تبعات تلك الشخصية. وأكبر مثال على ذلك الشركات ذات المسؤولية المحدودة⁶.

أما فيما يتعلق بمسؤولية المتبوع عن أفعال تابعه، فإن التابع هو الشخص الذي يقوم بأعمال لحساب المتبوع ويتلقى الأوامر والتوجيهات منه. قد يكون التابع شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بينما المتبوع هو الشخص الذي يعمل لصالح شخص آخر، حيث يتلقى الأوامر والتعليمات منه من أجل تنفيذها، لأنه يعتبر صاحب السلطة في إصدار التعليمات. قد يكون المتبوع أيضاً شخصاً اعتبارياً أو طبيعياً.

⁵ Wagner, G. (2018). Robot liability. Available at SSRN 3198764.

⁶ Galstyan, I. S., Tkhabisimova, L. A., Nekrasov, Y. E., Stankevich, G. V., & Vilgonenko, I. M. (2021). THE LEGAL NATURE OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE THROUGH THE PRISM OF COPYRIGHT. Meta-Scientific Study of Artificial Intelligence, 401.

إذا كان أساس مسؤولية المتبوع هي مسؤولية تبعية لا مسؤولية أصلية، فإن المتبوع لا يسأل قانوناً عن الضرر الذي سببه تابعه للغير، إلا إذا ثبتت مسؤولية التابع بارتكابه تعدياً الحق ضرر بالغير. في هذه الحالة، يعتبر المتبوع كفيلاً قانونياً أو ضامناً للتابع.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة واستخدامات الروبوت

هناك تشريعات تحاكي العدالة التي يمكن تطبيقها من خلال القضاء أو المسائل البديلة لحل المنازعات (عدالة وإنصاف)، حيث يتمتع الروبوت بإمكانيات هائلة من الضروري تسخيرها للمنفعة الإنسانية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وعلى الرغم من اتجاه عمل الروبوت كذكاء اصطناعي للمساعدة في كثير من مواكبة التطورات، إلا أن هذا الاستخدام قد يمسّ حقوق إنسان آخر، فما واجب القانون من توفر الحماية اللازمة؟ فمن واجب النظم والتشريعات العالمية أن تهتم بالمسائل القانونية التي تتعلق باستخدام الروبوت وأن يكون هناك اتخاذ للقرارات القضائية المناسبة، والواجب عليها أن تتمتع بالإنصاف والشفافية في عملية اتخاذ القرار، ففرض القانون يجب أن يشمل النظم القضائية في العالم وأن يكون استخدام الروبوت في العدالة القانونية للمساعدة في التحقيقات واللجوء إلى الأتمتة للقرارات وتسييرها، حيث يرى المحامي توم جيراردي أن شركات المحاماة التي تقتصد في الإنفاق على الذكاء الاصطناعي خوفاً من زيادة النفقات عليها تضيع فرصة عظيمة للتفوق على منافسيها، فكلما بدأوا أسرع كان لهم ميزة استراتيجية تمنحهم التفوق لحل أي نزاع بشكل أسرع، فمن هنا نجد أن العديد من الأسباب التي تؤيد أن الروبوت والذكاء الاصطناعي سيكون له دور كبير وفعال في النظم القضائية، ومن أهمها أن النظم القضائية الحالية يسيطر عليها وبشكل واضح المساعدون والباحثون القانونيون، لأنهم من يقومون بالبحث والاستكشاف وأحياناً تفسير المعلومات، وهذا من شأنه زيادة سعر أتعاب المحاماة⁷. فالنظريات الحديثة والتي تتادي بإضفاء الشخصية القانونية للتطبيقات الذكية ومنها الروبوت يأخذنا لمنطق مسألة التطبيق من خلال اللجوء إلى المسؤولية التبعية، باعتبار أن هناك تابع مصنع، أو متحكم، أو مشغل، أو مستخدم، فمن هنا تتكون القناعة لدينا أن الشخصية القانونية بحاجة لدقة وعناية لما تشكله من خطورة وتعارض مع الشخصية الانسانية، فبدون غطاء تشريعي من الصعب تحديد مسؤولية الروبوت.

7 Girardi, R. (2020). Inteligência artificial aplicada ao direito. Rosario Girardi..

حيث جاء البرلمان الأوروبي بطرح مشروع لتحديد المسؤولية المدنية للأفعال الناتجة عن تصرفات الروبوت عام 2017، وتحديد المسؤولية بناءً على المخاطر والمسؤولية المباشرة والتي تقوم على ثلاثة عناصر: تحديد الضرر، الفعل الضار الذي قام به الروبوت، وكذلك العلاقة السببية. أما ما يتعلق بالفعل الضار، فيقوم على أساس الخطأ في الأداء أو عيوب في التصميم مرتبطة بالروبوت نفسه، أو المخاطر التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإهمال. على الرغم من أن البرلمان الأوروبي أصدر قانوناً بخصوص التأمين عن المسؤولية الناتجة عن استخدامات الروبوت، دون فيها المسؤولية بشكل مباشر، وأحكامها مشابهة لأحكام تأمين السيارات، وكذلك التوصية بإنشاء صندوق يختص بالتعويض عن الأضرار التي يكون أساسها الروبوت؛ كما يساعد الذكاء الاصطناعي في سرعة البحث، مما يساعد في التخفيف من أعباء النظام القانوني، وقد يوكل الكثير من المهام الإضافية للروبوت مثل مقابلة العملاء وجمع المعلومات بشكل دقيق وصحيح.

من وجهة نظر الباحثين، إن الإنسان يكون أكثر صدقاً وحرية عندما يوجه كلامه إلى آلة، مع أخذنا بعين الاعتبار أن النقاشات تكون أكثر فاعلية، وأيضاً من الراجح أن تتحول قاعات المحاكمات إلى شكل غير المؤلف لدينا بسبب استخدامات الروبوت، الذي قد يستخدم لاختيار هيئات نزاع مدني متعلق في قضية ويتم تسويتها خارج إطار المحاكم⁸، فعلى الرغم من قناعتنا بأن التطور سبيل لا محالة منه، إلا أنه غير مستحيل؛ فنجد أن الروبوت يمكن أن يفيد ويطور الأمور القضائية ومهنة المحاماة بشكل إيجابي، لأنه سيوفر المعلومات للقضاة والمحامين بشكل سريع ودقيق، وسوف تخلق التقنيات الجديدة المستخدمة قضائياً غير التقليدية العديد من الأمور⁹.

ويرى جانب من الفقه الفرنسي في القانون المدني أن التحولات التي طالت المسؤولية المدنية قد أضافت ضماناً لهذه المسؤولية، فهذه التحولات وجدت نتيجة لتحول عميق استطاع أن يحقق نقلة كاملة في المنظومة

8 Karmaza, O. O., Koroied, S. O., Makhinchuk, V. M., Strilko, V. Y., & Iosypenko, S. T. (2021). Artificial intelligence in justice. *Linguistics and Culture Review*, 5(S4), 1413-1425.; Re, R. M., & Solow-Niederman, A. (2019). Developing artificially intelligent justice. *Stan. Tech. L. Rev.*, 22, 242.

⁹ الدعجة، بخيت محمد، الذكاء الاصطناعي، ط.1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2022، ص 44.

القانونية للقانون المدني؛ ويعتقد هذا الرأي أن مسألة ضمان المسؤولية كانت ذات تأثير كبير على تطور المسؤولية المدنية، ليس فقط لأنها ساهمت في إضعاف دور الخطأ في تطبيق قانون التعويض، ولكن أيضاً لأنها أسهمت في محو المسؤول نفسه الذي يهدف اليوم إلى الاختفاء خلف الضامن. ومن وجهة نظر الباحثين، نجد أن فكرة الخطأ المفترض كتطور للمسؤولية المدنية تتوافق نسبياً مع مسؤولية الذكاء الاصطناعي، متجاوزين بذلك فكرة الخطأ الشخصي التقليدي؛ إذ تقوم تلك المسؤولية الخاصة بموجب النصوص القانونية المنظمة لها، والتي تكاد تكون محصورة في حالاتها، كما في مسؤولية الحارس في الآلات التي تتطلب عناية خاصة. وقد توجه المشرع المدني لتحميل المسؤولية لمالك أو حارس تلك الآلات، ليجد المتضرر أن الطريق أصبح أسهل للحصول على تعويضه عن الأضرار التي أحدثتها الآلات الذكية، وذلك من خلال تحديد المشرع للشخص المسؤول، ما يرفع العبء عن المتضرر في مسألة إثبات الخطأ الذي قد يكون مجهولاً أو يستحيل إثباته أو نسبته للشخص المسؤول عن التعويض في مثل هذه الحالات¹⁰.

يتطلب تطبيق قواعد الحراسة على الإنسان الآلي تحديد مفهومها، حيث يوجد خلاف فقهي في تحديد مفهوم الحراسة، فقد أخذ بعض الفقهاء بمفهوم الحراسة الفعلية التي تتجلى في "وضع اليد على الشيء والسيطرة الفعلية عليه"، بينما أخذ آخرون بمفهوم الحراسة القانونية التي تفرض "قيام موجب المحافظة على الشيء والاعتناء به، استناداً إلى سبب قانوني لمنعه من إحداث الضرر"؛ ومع ذلك، فإن المسؤولية عن فعل الأشياء مبنية على الحراسة الفعلية. والأصل أن المالك هو حارس الشيء إذا ثبت أن له السلطة في استعماله وتوجيهه ورقابته، إذ له حق الرقابة عليه، لكن الحراسة قد تثبت للغير إذا كان له سلطة فعلية على الشيء وقت حدوث الضرر، ويعد من المهم هنا تحليل المفاهيم التي جاء بها النظام ومدى ملاءمتها لفعل الإنسان الآلي، حيث تتطلب هذه الحالة تحديد نطاق الحراسة الفعلية في ظل الخصائص التقنية للروبوتات، ومدى إمكانية تطبيق القواعد القانونية التقليدية التي تركز على فكرة السيطرة الفعلية على الأشياء.

10 Justo-Hanani, R. (2022). The politics of Artificial Intelligence regulation and governance reform in the European Union. Policy Sciences, 55(1), 137-159.

المبحث الثاني: أشكال المسؤولية للذكاء الاصطناعي

يشهد العالم نقلة نوعية متعاقبة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهي في نمو وتزايد مستمر، مما أتاح بيئة خصبة للتنافسية التي وجهت الأنظار إلى العناية بالوسائل والأساليب والأفكار الجديدة من خلال التنافس في مجالات الإبداع والابتكار في جميع المجالات. ومع هذه النهضة العلمية، فإن المشكلات القانونية الحديثة التي تواكب التطور العلمي تتطلب استيعاباً شاملاً للمسؤوليات سواء كانت مدنية أو جنائية. يجب أن تكون هذه المسؤوليات قادرة على تقديم حلول مقبولة تتماشى مع الثورة العلمية والتكنولوجية. إلا أن الفكر التقليدي يجد نفسه عاجزاً عن مواجهة هذه القضايا بالشكل الكافي، سواء من حيث معالجة المسؤولية القانونية أو تحديد الأطر التي تضمن حقوق الأفراد في هذا السياق المتغير.

المطلب الأول: المسؤولية المدنية والجنائية وربطهما بالذكاء الاصطناعي

تتسم نصوص القوانين المدنية والجنائية الحالية بقدرتها العالية على مواجهة مستجدات تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك على عكس ما يعتقده البعض. في ما يتعلق بالمسؤولية المدنية، هناك نوعان رئيسيان هما المسؤولية التقصيرية والعقدية، حيث يتوافر في كليهما أركان أساسية تتضمن الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية. تقوم المسؤولية العقدية عند وجود عقد قانوني بين الأطراف وإخلال أحدهم بالالتزامات التعاقدية مما يؤدي إلى وقوع ضرر، أما المسؤولية التقصيرية فتتولد في غياب التعاقد وتترتب على فعل ضار يسبب ضرراً للغير. كما جاء في المادة 256 من القانون المدني الأردني "كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر"، حيث يُفهم من هذا النص أن الضرر يشمل الأفعال غير المشروعة أو الاستخدام غير المشروع للحقوق أو تجاوز الحدود القانونية.

أما بالنسبة لمفهوم الضمان الوارد في النص، فإنه يشير إلى ما يلتزم به الشخص من مال أو نقود يعوض من خلالها الضرر. وقد اعتمد المشرع الأردني معيار "الرجل المعتاد" كما هو وارد في المادة 1/358، التي تنص على أن المدين يكون قد وفى بالتزامه إذا بذل العناية اللازمة التي يبذلها الشخص العادي، حتى وإن لم يتحقق الغرض المقصود. بالإضافة إلى ذلك، فقد رأت محكمة التمييز الأردنية أن الضرر الذي يتحقق يجب أن

يشمل الكسب الفائت وضرورة أن يكون نتيجة للإخلال بالتزامات التعاقدية، إذ لا يكفي مجرد وقوع الخطأ التعاقدية لإثبات المسؤولية.

وفيما يخص العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، فإنها مفترضة في الحالات القانونية، ولا يُطلب من الدائن إثباتها، بل يقع على المدين عبء نفي العلاقة السببية¹¹.

فيما يتعلق بتكليف المسؤولين العقديّة والتقصيرية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فإن الحلول القانونية تتفاوت حسب السياق، وتستدعي فحصاً دقيقاً للمسؤولية. فالعقد يعد الأساس الذي يُنشئ الالتزام عند توافر الإدراك والإرادة بين طرفي العقد، ويترتب على ذلك ضرورة أن تكون الأطراف على وعي تام بضمان حقوقهم وحماية أنفسهم ضمن حدود العقد المبرم. ومع ذلك، في حالة الروبوتات وذكاءها الاصطناعي، فإن تطبيق المسؤولية العقدية يصبح معقداً؛ إذ أن الروبوتات لا تتمتع بالإدراك البشري، مما يعني أنه لا يمكن تطبيق المسؤولية التقليدية القائمة على الإدراك والإرادة، ولا يمكن مساءلة الروبوت ذاته. وبالتالي، يجب إيجاد نوع من المسؤولية الجديدة التي تتناسب مع خصوصية الذكاء الاصطناعي، كما أن المسؤولية العقدية قد تكون غير كافية للتعامل مع الأضرار التي قد تسببها تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

أما بالنسبة للمسؤولية التقصيرية، فإن المشرع الأردني لا يتناول مسؤولية التعويض في حالات الأضرار الناتجة عن الروبوتات. ففي هذه الحالة، يُعتبر محدث الضرر هو الآلة الذكية، التي لا تخضع للمسؤولية القانونية نظراً لعدم تمتعها بالشخصية القانونية. علاوة على ذلك، من الصعب إثبات الخطأ أو الإخلال من قبل المصنع أو المنتج أو المشغل أو المستخدم للذكاء الاصطناعي، نظراً للاستقلالية التي تتمتع بها الآلة في اتخاذ قراراتها وتنفيذ مهامها. وبالتالي، يصبح عبء الإثبات على الأشخاص المسؤولين عن النظام القانوني في هذه الحالات أمراً صعباً، نظراً للتقدم التكنولوجي السريع والقدرة الاستقلالية للروبوتات.

من وجهة نظر الباحثين، تتركز المسؤولية المدنية التقليدية بشكل كبير على ركن الخطأ، مما يجعل من الصعب إثباته في الحالات التي تتضمن الذكاء الاصطناعي، ولهذا السبب، يقترح البحث في حلول جديدة

¹¹ احمد نجيجات، المسؤولية الجنائية عن أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي: دراسة تأصيلية مقارنة رسالة (ماجستير)-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 22.

لتجاوز صعوبة إثبات الخطأ، مثل البحث عن الشخص المسؤول عن التعويض أو الضامن في هذه الحالات، لتجاوز معوقات تعويض الأضرار الناتجة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي.

من حيث الحلول الوقائية، من الضروري النظر في إمكانية منح الشخصية القانونية للتطبيقات الذكية، مثل الروبوتات، حيث يمكن أن يؤثر ذلك بشكل كبير على المسؤولية القانونية المرتبطة بتصرفاتها، من خلال إضفاء هذه الشخصية القانونية، يصبح من الممكن تطبيق المسؤولية التبعية على الأشخاص الذين يتحكمون أو يشغلون أو يستخدمون هذه الروبوتات، مما يتيح تحديد المسؤول عن الأضرار التي قد تنشأ بسبب تصرفات الروبوت. ومع ذلك، فإن منح الروبوت شخصية قانونية يتطلب حذرًا ودقة، نظرًا لما يمكن أن يترتب عليه من تعارض مع المبادئ القانونية المتعلقة بالشخصية الإنسانية، في غياب غطاء تشريعي واضح، يصبح من الصعب تحديد المسؤولية التي يجب أن تقع على عاتق الروبوت.

وقد استجاب البرلمان الأوروبي لهذه التحديات من خلال طرح مشروع قانون في عام 2017 يهدف إلى تحديد المسؤولية المدنية للأفعال الناتجة عن تصرفات الروبوتات، ويستند هذا المشروع إلى فكرة المسؤولية المباشرة على أساس المخاطر، والتي تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية: تحديد الضرر، الفعل الضار الذي قام به الروبوت، والعلاقة السببية بين الفعل والضرر؛ علاوة على ذلك، أصدر البرلمان الأوروبي قانونًا خاصًا بالتأمين عن المسؤولية الناتجة عن استخدامات الروبوت، حيث تم تحديد المسؤولية بشكل مباشر، مع أحكام مشابهة لتأمين السيارات، كما أوصى البرلمان بإنشاء صندوق خاص بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن تصرفات الروبوتات، مما يساهم في توفير حل قانوني فعال وواقعي لهذه المسألة.¹²

فيما يتعلق بالقانون الأردني، نجد أنه أشار إلى مسألة الإدلاء بالمعلومات بشكل ملزم قانونًا في بعض النصوص القانونية، على سبيل المثال، تنص المادة 856 من القانون المدني الأردني على أن "يلتزم الوكيل بأن يوافي موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه تنفيذ الوكالة، وبأن يقدم له الحساب عنها"، مما يعكس أهمية الشفافية والإفصاح في تنفيذ الالتزامات القانونية. كما تشير المادة 2/3 من قانون حماية المستهلك إلى ضرورة

12 Ulnicane, I. (2022). Artificial Intelligence in the European Union: Policy, ethics and regulation. In The Routledge Handbook of European Integrations. Taylor & Francis.

"الحصول بصورة واضحة على المعلومات الكاملة والصحيحة عن السلعة أو الخدمة التي يشتريها وشروط البيع لها"، مما يبرز حقوق المستهلك في الحصول على معلومات دقيقة لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة.

أما فيما يتعلق بالروبوت، فإنه في حال اكتسابه الشخصية القانونية وتمتعه بالأهلية القانونية، يمكن اعتباره تابعاً لأحد الأطراف القانونية (مثل المصنع، المستخدم أو المشغل)، وبالتالي يمكن مساءلته قانونياً عن تصرفاته؛ ويستند ذلك إلى فكرة أن الروبوت الذي يمتلك القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة أو التفاعل مع البشر بطرق معينة يجب أن يخضع لقوانين معينة تضمن الحفاظ على حقوق الأفراد وحمايتهم من الأضرار الناتجة عن تصرفاته، مما يستدعي تنظيم مسؤولياته القانونية بشكل واضح وفعال¹³.

أما فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية، فإن منح الروبوت الشخصية القانونية يُعد أمراً لا مفر منه، حيث أصبح واقعاً لا مجال للخروج عنه، وذلك لارتباطه الوثيق بالحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الروبوت. تم تصميم الروبوت بسبب النقص في القدرات الإنسانية، فهو أسرع من الإنسان وأكثر قوة، وقادر على القيام بعمليات حسابية معقدة بشكل مستمر يفوق قدرة الإنسان، كما أنه قادر على التعليم واكتساب المعرفة بشكل أفضل من الإنسان، مما يجعله أداة فاعلة في العديد من المجالات.

تعتبر هذه العوامل هي الأساس الذي تم عليه تطوير الذكاء الاصطناعي والروبوتات بشكل خاص، والتي أثبتت نجاحها في العديد من المجالات الطبية والعسكرية والعلمية¹⁴، حيث تتمتع الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي بقدرة على جمع المعلومات وتحليلها واكتساب الخبرات، مما يتيح لها القدرة على اتخاذ قرارات مستقبلية. من وجهة نظر الباحثين، نحن أمام جيل من الذكاء الاصطناعي الذي يوازي نمط العقل البشري بل يتفوق عليه، فهو قادر على التنبؤ بمشاعر وسلوك الإنسان، وفي ذات الوقت يستطيع التعبير عن حالته الداخلية بشكل فائق الذكاء.

¹³ الحباري، أحمد، المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير، مرجع سابق، ص 109.

¹⁴ Hallevy, G. (2013). When robots kill: Artificial intelligence under criminal law. UPNE.; Hallevy, P. (2018). Dangerous robots–Artificial intelligence vs. human intelligence. Dangerous Robots–Artificial Intelligence vs. Human Intelligence (February 11, 2018).

وفي هذا السياق، وبالنظر إلى القدرات المتطورة التي يمتلكها الذكاء الاصطناعي، فإننا بحاجة إلى النظر في وضع إطار قانوني يحدد المسؤولية الجنائية للروبوتات، بحيث تُعامل هذه الأنظمة الذكية وفقاً للمسؤوليات القانونية المناسبة التي تضمن العدالة وحماية الأفراد من الأضرار التي قد تحدث نتيجة تصرفاتها. وبالتالي، نستطيع أن نكون فكرة عن الذكاء الاصطناعي وبالأخص الروبوت باعتباره علماً يتداخل فيه الجانب الهندسي الميكانيكي والكهربائي وأنظمة الحاسوب بهدف تصميم إنسان آلي يقترب في تصميمه وبرمجته من السلوك البشري إلى درجة محاكاة الذكاء الإنساني؛ وتتبقى الفكرة الأساسية لمسؤولية الروبوت الجنائية من قدرة الشخص الطبيعي والمعنوي على تحمل المسؤولية الجنائية في عدد كبير من الجرائم. ولكن عند البحث في المسؤولية الجنائية لأي شخص، يجب النظر في عنصرين أساسيين هما الركن المادي والركن المعنوي، حيث أن غياب أي منهما يؤدي إلى انتفاء المسؤولية.

الركن المعنوي، الذي يتراوح من أدنى مستوى (الإهمال) إلى أعلى مستوى (الإدراك)، لا يتطلب أي أركان إضافية لتحقيق المسؤولية، ولذلك، يجب تحقق شروط المسؤولية الجنائية في حالة الروبوت، حيث أن تفكير الروبوت يتم برمجته لأغراض ومهام معينة، وبالتالي يمكن القول إنه لا "يعلم" بما يقوم به؛ فإذا قام الروبوت بارتكاب جريمة، مثل جريمة حريق، فإنه لا يكون سوى أداة لا علاقة لها بالنية الجرمية أو القصد الجنائي، حيث إن الفاعل الحقيقي هو الشخص الذي قام ببرمجة الروبوت أو الذي يتولى التحكم به عن بعد، وبذلك، فإن المسؤولية الجنائية في مثل هذه الحالات تقع على الشخص المبرمج أو المتحكم، وليس على الروبوت ذاته، لأنه لا يملك الإدراك الكافي ولا القدرة على تكوين نية جرمية¹⁵.

عندما نتحدث عن الروبوتات التي تستقل تماماً عن تفكير المبرمج والمستخدم، وتقوم من تلقاء نفسها بإبراز الركن المادي والمعنوي للجريمة، فإن السؤال الذي يطرحه الباحثون هنا هو: هل يختلف الروبوت عن الإنسان فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية؟ وهل يمكن أن يكون الروبوت أهلاً لتحمل المسؤولية الجنائية؟ الذكاء الاصطناعي، الذي يقوم على أساس خوارزميات معقدة، يتضمن العديد من المزايا التي تفوق الإنسان العادي. ولكن من الجدير بالذكر أن الذكاء ليس شرطاً كافياً لتحمل المسؤولية الجنائية؛ ففي حين أن

15 Yusupov, S. (2022). Trends in the Legal Regulation of Artificial Intelligence and Robotics. Spanish Journal of Innovation and Integrity, 5, 474-479.

الذكاء الاصطناعي يتفاعل مع المواقف بناءً على تعليمات خوارزمية، فإنه لا يمتلك بالضرورة القدرة على تحمل المسؤولية كما يفعل الإنسان، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنية الجنائية.

هناك تفاعل ملموس بين علم النفس وعلم الذكاء الاصطناعي، إذ أن كلاهما يسعى لفهم كيفية التعلم السلوكي والفسولوجي لدى الكائنات غير البشرية؛ فبينما يسعى علماء الذكاء الاصطناعي لتطوير خوارزميات تحاكي السلوكيات البيولوجية بهدف الوصول إلى ذكاء مستقل، لا يزال هذا الذكاء الاصطناعي بعيداً عن امتلاك الوعي الذاتي أو القدرة على اتخاذ قرارات مدفوعة بالقصد الجنائي.

إن الخوارزميات التي يعتمد عليها الذكاء الاصطناعي تتطور بشكل مستمر، حيث تُمكن النظم الآلية المعاصرة من التعرف التلقائي على الكلام والصور، ومن حل المهام بشكل أكثر تعقيداً مما كان عليه في الماضي. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذه الأنظمة الذكية كيانات قانونية قادرة على تحمل المسؤولية الجنائية، حيث تظل المسؤولية تقع على عاتق المبرمج أو المستخدم الذي يوجه هذه الأنظمة الذكية¹⁶.

عندما يتحقق الركن المادي والمعنوي من خلال تصرفات الشخص المعنوي، يمكننا تصور إمكانية تطبيق المسؤولية الجنائية على الروبوت، خصوصاً عندما يمتلك الروبوت القدرة على التحكم في نفسه واتخاذ القرارات بشكل مستقل؛ فعندما يقوم الروبوت بتحريك أحد أجزائه أو التعدي على شخص ما، يكون قد أتم الركن المادي للجريمة، إذ أنه يتخذ قراراته استناداً إلى مجموعة ضخمة من الحسابات.

أما فيما يتعلق بالركن المعنوي، فإن التكنولوجيا المتطورة في الذكاء الاصطناعي تسمح للروبوت بأن يكون مدركاً للأفعال التي يقوم بها، ومع أن الإبداع هو سمة أساسية في الإنسان، فإنه ليس كافياً لإقامة المسؤولية الجنائية، فحتى الشخص غير المبدع قد يتحمل المسؤولية الجنائية إذا كان يمتلك الإرادة والقدرة العقلية التي تتيح له اتخاذ قرارات مدروسة؛ وفي هذا السياق، تظل الإرادة الشرط الأساسي في المسؤولية الجنائية، وهو ما يتطلب وجود القصد الجنائي، الذي يعد من العناصر الأساسية في النظرية العامة للقانون الجنائي.

وفي حالة الذكاء الاصطناعي، يعتبر القصد الجرمي نادراً، إذ أن الروبوت لا يقوم بأي عمل إلا بعد القيام بالتحليل واتخاذ القرار بناءً على الخوارزميات التي برمجت عليه؛ وبالتالي، الروبوت يشبه الإنسان في كيفية

16 Karnouskos, S. (2022). Symbiosis with artificial intelligence via the prism of law, robots, and society. Artificial Intelligence and Law, 30(1), 93-115.

جمع المعلومات من خلال المستشعرات والكاميرات، لكنه يختلف في كيفية تحليل هذه المعلومات واتخاذ القرارات بناءً على الخوارزميات المصممة له، وهو ما يعكس تشابهاً بينه وبين الإنسان في الوظائف الإدراكية، رغم الفروق في الإرادة والنية الجرمية.

في الإنسان، تعتبر الإرادة المحددة ظرفاً عقلياً خاصاً، وهي الأساس الذي يقوم عليه ارتكاب الجريمة لتحقيق الهدف الذي يسعى إليه الجاني، مثل الإرادة في قتل إنسان بغرض إزهاق روحه؛ هذه الحالة ليست مقتصرة على الإنسان فقط، بل يمكن للذكاء الاصطناعي إدراك مثل هذا المفهوم في بعض الحالات.

قد يعتقد البعض أن الإنسان يمتلك مشاعر مثل الحب والحقد والغيرة التي لا يمتلكها الروبوت، وعلى الرغم من أهمية هذه المشاعر في حياتنا اليومية، إلا أنها ليست شرطاً لارتكاب جريمة معينة، فالعديد من الجرائم لا تتطلب وجود مشاعر محددة، بل يكفي العلم بالواقعة نفسها، ومع ذلك، هناك بعض الجرائم التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاعر، مثل الجرائم المرتبطة بالعنصرية، وهذه الجرائم قد يكون الروبوت غير قادر على ارتكابها بسبب غياب المشاعر الإنسانية.

إلا أنه لا يوجد ما يمنع من تحميل الروبوت المسؤولية عن الجرائم الأخرى التي لا تتطلب مشاعر خاصة، بل ترتبط بأفعال مادية يمكن للروبوت أن يرتكبها بناءً على برمجته أو التعليمات التي يتلقاها، من هنا، يمكن اعتبار الروبوت مسؤولاً جنائياً في الجرائم التي لا تتعلق بمشاعر معقدة مثل العنصرية، طالما أن الركن المادي والمعنوي للجريمة قد تحقق.

المطلب الثاني: مفاهيم الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية

تعتبر المراحل التي وصلت إليها تقنيات الذكاء الاصطناعي وسيلة مهمة تساعد في خلق بيئة أكثر قابلية للتنبؤ وأقل مخاطرة، من خلال استخدام خوارزميات معقدة تمكنها من التعامل مع حجم ضخم من البيانات المتباينة ومعالجتها للتنبؤ بتطور الأوضاع الأمنية؛ ففكرة تطور مراحل الذكاء الاصطناعي هي مراحل متطورة ومتتالية ومستمرة سعياً للوصول إلى مرحلة متقدمة يكون فيها الذكاء الاصطناعي ذا قدرة على الاستقلالية ومحاكاة البشر إلى درجة قد يتفوق فيها عليهم، والعلم في تقدم، ولكن الإنسان باقٍ.

فالعدالة الجنائية تفرض علينا امتداد المسؤولية، التي من الممكن أن تمتد إلى المبرمج والمستخدم في حال عدم رسم سياسات تشريعية توضح الأمر بخصوص الروبوت وارتباطه بالمسؤولية التي لا تتجزأ، والتي قد

المجلد 15، العدد 02-2024

صفوان محمد الشديفات، محمد علي الشمrani، "إمكانية تطبيق النظرية الحديثة للشخصية القانونية على قيام مسؤولية الروبوت الذكي في النظام السعودي والتشريع الأردني"، ص ص 141-163.

تنتفي بحق المبرمج إذا كانت البرمجة صحيحة، حيث تنتفي المسؤولية في هذه الحالة؛ ومن باب العدالة الجنائية أيضاً، من الممكن أن يقوم الروبوت بالتعاون مع شخص آخر لتشكيل حالة اشتراك جرمي أو أن يكون أحدهما محرصاً للآخر، وفي هذه الحالة فإن الضرورات المادية والعقلية للروبوت تجعله أهلاً لتحمل المسؤولية الجنائية إذا انطبقت الأحكام القانونية الخاصة بالاشتراك التقليدي، بغض النظر عما إذا كان أحدهما المحرض أو المتدخل أو المشترك.

أما فيما يتعلق بالدفاع الشرعي، فالقناعة لدينا هي أنه سبب من أسباب التبرير في حال اجتمعت الشروط المقنعة للقاضي الجنائي، المفروضة عليه بقوة القانون من حالة وجود خطر، وهذا الخطر حالاً ومتناسب مع جسامة الخطر، فلا تقوم المسؤولية الجنائية؛ ومثال ذلك، عندما يكون الروبوت مرافقاً للأمن العام ويتعرضون لإطلاق عيارات نارية، فيبادر الروبوت بالرد بالمثل ما ينتج عنه قتل أو إصابات للمعتدين، خصوصاً عندما يقوم الروبوت بتلقي الأوامر من المروءوس، فإن انصياعه لتلك الأوامر ينفي المسؤولية الجنائية نهائياً.

فمن وجهة نظر الباحثين، فإن أمر تحمل المسؤولية الواجبة التطبيق والحديث عن تطور التشريعات، كما أسلفنا ذكره، أصبح أمراً ضرورياً وحيوياً ولازماً في ظل المسؤولية التي تنشأ في عهد تطور العلم والتكنولوجيا، لما تتمتع به المسؤولية من ميزات وخصائص قد لا تتوفر في ثنايا المسؤولية التقليدية؛ أما من حيث أن المسؤولية في بعض الأحيان لا يمكن تصورها عندما يكون الأمر مرتبطاً بحالة سكر، والذي لا يمكن تصوره في الروبوت، إلا أنه قد يكون من حالات تعرض الروبوت لمشكلة في وجود فيروسات ضمن نطاق التشغيل، بشكل قد يؤثر على الوعي والإدراك، مما يشابه السكر، فهنا نطبق الأحكام القانونية المتعلقة بانعدام المسؤولية.

أما فيما يتعلق بالأمر نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي الهائل بأن يقوم الروبوت بصناعة روبوت آخر، ففي هذه الحالة يجب علينا الرجوع إلى من قام بتصنيع هذا الذكاء. فإذا كان هناك تعمد من المبرمج للروبوت الصانع وكان بطبيعته لغاية ارتكاب الجرائم، أي زرع النوايا الإجرامية، فإن المسؤولية تعود إلى المصنع الأول وتنطبق عليه حالات المسؤولية، فهو متعمد لذلك إذا كان الأمر مرتبطاً بخطأ في العملية البرمجية؛ أما من ناحية أخرى، إذا كان الأمر مرتبطاً بقرار للروبوت بمعزل تام عن البرمجة بحكم أنه يتمتع بذكاء خارق

وخاص، فلا مسؤولية جنائية على المبرمج، ويتم اللجوء إلى الأحكام الخاصة بالمسؤولية الجنائية على الروبوت المصنع بمعزل تام عن الصانع¹⁷.

وبالتالي، هنا لا بد من الخوض والحديث عن إجراء تعديل على قانون العقوبات بحيث يتم شمول الذكاء الاصطناعي، لأنه أصبح ضرورة ملحة في كثير من نواحي الحياة، والتي أوجبت على المشرع التدخل السريع لإصدار تشريعات جديدة. والسبب في ذلك أن القواعد التقليدية في أي قانون عقوبات في أي بلد لا تفي بالمطلوب لمواجهة الجرائم الجنائية أو المدنية؛ فعندما تقوم أي محكمة بإصدار عقوبة الحبس على أي شخص، فنستنتج أن هذا الحبس له من الآثار النفسية على المحكوم عليه، ومن المستحيل أن تنتقل هذه الآثار إلى الروبوت، فمثلاً أصبحت العقوبات تمس الشخصية المعنوية، فلا بد من تدخل قانون العقوبات لتصبح شاملة للذكاء الاصطناعي والجرائم التي يصدرها الروبوت كشخص يتمتع بذكاء، وبالتالي، ولعدم انطباق مفهوم الحرية على الروبوت، فلا بد أن تكون العقوبة مماثلة لما ينطبق على الشخصية المعنوية¹⁸؛ ومن الأمثلة التي يمكن تطبيقها على الروبوت أن يكون هناك عمل الفورمات للروبوت بحيث يتم إعادة برمجة الروبوت من جديد. ولكن هل من الممكن تطبيق ذلك على الروبوت خصوصاً وأن هذا الإجراء يعادل عقوبة الإعدام التقليدية للشخص العادي، خصوصاً وأن ليس كل الجرائم عقوبتها تكون الإعدام؟

أما من ناحية أخرى، فالقانون التقليدي للعقوبات من الممكن أن يتم وقف تنفيذ العقوبة، فهل هذا الأمر من الجائز تطبيقه على الروبوت؟ فمن وجهة نظرنا، هناك فلسفة تقليدية لا تنتج أي آثار عندما يكون الأمر متعلقاً بالذكاء الاصطناعي وخصوصاً الروبوت، فما هو الإجراء البديل المنتج للآثار؟ من وجهة النظر أيضاً، فيما يتعلق بقانون العقوبات وطرحه أمور العقوبات البديلة، والتي من الممكن طرحها وتنفيذها على الروبوت والذكاء الاصطناعي بشكل عام بحيث يكون هناك من الخدمات العامة للمجتمع؛ هل تنتج هذه العقوبات أثراً؟ وأيضاً، عندما تكون هناك غرامات وحبس كعقوبات، خصوصاً مع عدم وجود ذمة مالية للروبوت حتى يتم اللجوء إليها والاقتطاع منها في حال ما حكم عليه بالغرامة، فمن باب أولى أن يكون هناك صناديق من قبل الشركات

17 Chavhan, A. D. (2022). Emergence of Artificial Intelligence and Its Legal Impact. In Artificial Intelligence and the Fourth Industrial Revolution (pp. 191-218). Jenny Stanford Publishing.

18 Hu, Y. (2018). Robot Criminals. U. Mich. JL Reform, 52, 487.

المصنعة تتكفل بكل ما ينتج عنه من جرائم، ويتم العودة للصندوق من أجل التعويض عما بدر من أفعال سببها الذكاء الاصطناعي¹⁹.

خاتمة

تبلورت هذه الدراسة في نقاش مدى تأثير المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية في مواكبة التطورات العلمية، بالإضافة إلى تتبع التوجيهات الفقهية في ذلك الصدد، الأمر الذي يستوجب التعمق البحثي في الإشكالات القانونية التي استحدثت جراء دخول الذكاء الاصطناعي في شتى مجالات الحياة، وبنفس الوقت السعي نحو تطور التشريعات التي من المفروض عليها مواكبة ازدهار التقني والتكنولوجي، والتي من المفروض أن تبتعد عن العالم التقليدي من خلال تدخل الفقه الحديث لمواجهة الإشكاليات قبل بدئها وفقاً للمنظور المستقبلي المحلي والدولي، ولا سيما أن التكنولوجيا الحديثة أصبحت واقعاً يحتم علينا عصرنة جميع التشريعات للمواكبة والانخراط في المنظومة الدولية؛ إذ إن العالم أصبح يعتمد على خوارزميات لاتخاذ قرارات فاعلة، وتضخم ينعكس بدوره على حياة الأفراد، والتي بنفس الوقت أصبحت الروبوتات تحل مكان البشر في اتخاذ الكثير من القرارات نتيجة إثبات قدرتها الفائقة وسرعتها في ذلك، وعلى الرغم من كل ما سبق، إلا أننا أصبحنا أمام واقع نشاهد من خلاله مستقبل البشرية، والذي من الضروري والمفيد الانتقال إلى مرحلة التكيف مع وجود الذكاء الاصطناعي في حياتنا، يسعى إلى ازدهار العالم البشري ونموه والخروج من بوتقة العوامل والوسائل التقليدية، هذا التقدم فرض علينا الغوص في ثنايا العالم الرقمي، فأصبح يقودنا إلى العنصر الأبرز، وهو أن وجود الروبوت أصبح واقعاً لا محالة عنه، فيجب علينا التعمق وفهم أبعاده وأثر نتائجه على العالم ككل.

19 Pagallo, U., & Quattrocolo, S. (2018). The impact of AI on criminal law, and its two fold procedures. In Research Handbook on the Law of Artificial Intelligence. Edward Elgar Publishing.; Dremljuga, R., & Prišekina, N. (2020). The Concept of Culpability in Criminal Law and AI Systems. J. Pol. & L., 13, 256.

النتائج

1. النصوص القانونية القائمة أصبحت غير كافية لإدانة أجهزة الذكاء الاصطناعي.
2. تبعات المسؤولية الجنائية واستقلالها عن الذكاء الاصطناعي قد توفر للمجرم المعنوي الهروب من العقاب بسهولة.
3. يصعب تحديد المحكمة التي سيُحال إليها الروبوت في حال تحققت المسؤولية المدنية وترتبت الأضرار الناتجة عن أفعال الروبوت أو الجنائية بحقه عند ارتكابه أي جرم.
4. عدم القدرة على التنبؤ سيؤثر بشكل كبير على المسؤولية سواء كانت جنائية أو مدنية بالنسبة لحقيقة الروبوت.
5. الروبوت ليس في مركز يمكن فيه أن يكون تابعاً قانونياً للإنسان، لأن المتبوع يكون لديه سلطة الإشراف والمراقبة على التابع كامل الأهلية.
6. هناك خصوصية وطبيعة للروبوت تتعارض مع فكرة وأساس الخطأ الذي يترتب المسؤولية.

التوصيات

1. الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت للتغلب على الإشكاليات التي تواجه المسؤوليات المدنية والجنائية.
2. تدخل المشرع على وجه السرعة وتشكيل لجنة لإعادة صياغة النصوص القانونية بحيث تكون شاملة لما ينتج عن الذكاء الاصطناعي من جرائم وأضرار.
3. يجب أن يكون هناك فرض قوانين تلزم الشركات المتمتعة بنفوذ عالمي بتقديم ضمانات جدية لما قد ينتج عن استخدامات الروبوت من أفعال ترتب مسؤوليات مدنية وجنائية.
4. الاعتراف بالشخصية القانونية بشرط أن يكون هناك تعاون دولي لتحقيق ما يترتب على هذا الاعتراف.
5. يجب أن يكون هناك قيود على ما سيقدمه لنا الذكاء الاصطناعي من تطورات هندسية وبرمجية للروبوتات تساعد المشرع على طرح تشريعات يعترف فيها باستقلالية الروبوت عن الإنسان.